رأي

مستقبل التعاون العربي الصيني في ظل التغيرات العالمية

نجلاء الزرعوني
باحث أول في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط

على مدار العقد الماضي قامت الدول العربية بتحويل سياستها الخارجية وأهدافها الاستراتيجية تدريجياً نحو الشرق. وكانت عملية إعادة التوجيه هذه تهدف إلى موازنة العلاقات الخارجية بين العالم العربي والقوى العالمية الجديدة، وعلى رأسها الصين، فضلاً عن الاقتصادات الناشئة، كالهند وروسيا. وكان لهذه الجهود تأثير كبير في ديناميكيات الشرق الأوسط. فبشكل خاص كان تعميق الشراكات الاستراتيجية، خاصة مع الصين؛ سبباً في تغيير قواعد اللعبة وإعادة تشكيل الشراكات الإقليمية بالشرق الأوسط.

في ٣٠ مايو الماضي، احتفلت الصين ودول الشرق الأوسط بالذكرى العشرين لمنتدى التعاون الصيني العربي، الذي تأسس عام ٢٠٠٤. واستضافت بكين القادة والوزراء العرب لمراجعة الأوضاع الحالية للتعاون الصيني العربي، وإعادة تحديد أولويات السياسات التي يجب اتخاذها في ضوء الأزمات العالمية والإقليمية المتنامية والمعطيات الجيوسياسية المتغيرة. وقد حضر المنتدى ممثلون من ٢٢ دولة عربية، منهم مسؤولون رئاسيون ووزاريون؛ بهدف إعادة هيكلة العلاقات الإقليمية العربية مع الصين بطريقة أكثر فعالية.

أولويات الشراكة الممتدة:

أشرت دورة ٢٠٢٤ من منتدى التعاون الصيني العربي (CASCF) على الالتزام المشترك بين الجانبين بإعادة تعريف التعاون طويل الأجل، وسلطت الضوء على أهمية الصين المتزايدة كشريك في صنع السياسات الخارجية بالشرق الأوسط. كما أنه خلال هذه الدورة، أقامت الصين و١٤ دولة عربية شراكات استراتيجية شاملة، كما قام القادة العرب بإشراك الصين في نشاطات جيوسياسية بالشرق الأوسط في سياق العلاقات بين القوى العظمى والقوى المتوسطة. وفي الوقت نفسه، أظهرت الصين استعداداً سياسياً لفهم الأزمات الإقليمية القائمة بالشرق الأوسط والمساهمة في حلها؛ وتُعد هذه الخطوة تحولاً كبيراً في سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية؛ إذ كانت سياساتها في السابق تقوم على عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط الداخلية.

أضف إلى ما سبق، أنه تم إحراز تقدم كبير خلال المنتدى؛ إذ توصل القادة العرب والصينيون إلى اتفاقيات مهمة. وأسفر المنتدى عن إصدار العديد من الوثائق المهمة، مثل: إعلان بكين، وخطة العمل التنفيذية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦، والبيان المشترك للصين والدول العربية بشأن أزمة غزة. وهذه الوثائق لا تُعد علامة بارزة في العلاقات الصينية العربية فحسب؛ بل تقدم أيضاً خارطة طريق جيدة التصميم للتعاون الإقليمي بين الجانبين في المستقبل.

علاوة على ذلك، أعلن الجانبان عن إجراءات جوهرية لتعزيز التنمية الإقليمية والعالمية. وتضمن ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الدولية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، مثل: حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتغير المناخ، والتحول الأخضر، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الجديدة. هذا وستواصل الصين تنسيق استثماراتها الإقليمية، ومبادراتها الاقتصادية، وأنشطتها التجارية مع الدول العربية. ويدعم هذا التعاون -على المستويين الثنائي والإقليمي- الأهداف التنموية للمنطقة العربية، ودور الصين الجديد كقوة عالمية مسؤولة.

رؤى مشتركة للاستقرار:

لتعزيز التعاون الصيني العربي، كان من الأهمية بمكان التوصل إلى رؤية مشتركة وموقف متفق عليه بشأن الأزمات الرئيسية في الشرق الأوسط، كأزمة غزة على سبيل المثال؛ فالدعم السياسي المستمر الذي قدمته الصين في السنوات الأخيرة للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحل الدولتين؛ سهّل مشاركتها في المنطقة واستكمل مبادئ المستقبل الصيني العربي المشترك.

وعلى الجانب الآخر؛ أدى الموقف المتردد للولايات المتحدة منذ اندلاع حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ في غزة؛ إلى تقريب الصين والقوى الشرقية الكبرى الأخرى من المنظور العربي بشأن غزة، وكشف للعالم العربي المواقف الخادعة لحلفائه الغربيين التقليديين بشأن الأزمة. فموقف الصين الواضح المعالم فيما يتعلق بغزة يعزز الثقة السياسية طويلة الأمد بين القادة العرب والحزب الشيوعي الصيني؛ ومن ثم يدعم صورة الصين باعتبارها نموذجاً عالمياً للسلام والرخاء في المستقبل.

ومن النتائج المهمة الأخرى للمنتدى؛ مواءمة العلاقات الصينية العربية في مجالات الاستقرار الإقليمي والعالمي. فلقد تبنت الصين نهجاً متميزاً في التعامل مع عدم الاستقرار الجيوسياسي والأمني في المناطق الأخرى، ووازنت مشاركتها بعناية من خلال أداء دور الوسيط الدبلوماسي في النزاعات الجيوسياسية المعقدة، بدلاً من الزج بنفسها كقوة منحازة؛ وقد رحب العالم العربي بهذا الدور.

وقد أثبت النهج الذي تبنته الصين بالشرق الأوسط فعاليته، وقد تمثل في قيامها بالتوصل إلى اتفاق بين قوتين إقليميتين في الشرق الأوسط، هما: المملكة العربية السعودية وإيران، عام ٢٠٢٣؛ لاستعادة العلاقات. وتطبق الصين نفس النهج في علاقاتها حتى خارج الشرق الأوسط؛ إذ تسهم بنشاط مكثف لحلحلة الأزمة الروسية الأوكرانية. وتتجلى مشاركة الصين في تعزيز السلام عالمياً في دعمها لاتفاق السلام تحت مظلة مبادرة الأمن العالمي، التي تم الإعلان عنها عام ٢٠٢١، وصممها الحزب الشيوعي الصيني بهدف وضع إطار أمني عالمي يتجاوز الانقسامات الأيديولوجية والإقليمية.

ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة ماسة لمزيد من التنسيق بين الجانبين العربي والصيني لتمكين الصين من ممارسة دورها كوسيط للسلام بالشرق الأوسط. وكذلك من المهم أن نعي أن الصين لا تسعى إلى الاستحواذ على دور الغرب بالشرق الأوسط، وأن الدول العربية تقدّر التعاون الواقع بينها وبين الصين بما يتماشى مع أولويات العالم العربي في أجندة التنمية.

إن العالم العربي اليوم حذر في تعاونه مع القوى الخارجية، ولا يريد أن يكرر خطأه السابق حين سمح للقوى الغربية بدمج نفسها بعمق في شؤونه الجيوسياسية والأمنية. فلقد أثبتت أحداث الربيع العربي والتقلبات الأخيرة المتعلقة بالاستقرار الإقليمي أن القيادة الخارجية لأزمات الشرق الأوسط من قبل القوى العظمى؛ ينتج عنها فراغ طويل الأمد في السلطة مع عواقب أخرى سيئة؛ مما يؤثر في الأمن العربي؛ ونتيجةً لذلك فليس من المرجح أن تعيد الدول العربية ارتكاب نفس الخطأ عندما تتعامل مع قوى الشرق اليوم.

وكما ينتهج العالم العربي اليوم منهج الحذر في تعامله مع القوى الخارجية؛ فإن الصين هي الأخرى تتعامل بحذر وتتجنب تولي القيادة الكاملة في حل القضايا العربية، وتسعى في الوقت نفسه إلى أن تنأى بنفسها عن الارتباط بالإمبريالية والهيمنة الغربية. فاستراتيجية الصين تتلخص في استغلال الفرص وإيجاد التوقيت الأنسب لجمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات مع الحفاظ على موقف محايد من الجميع كوسيط. ومن المتوقع أن تصبح الصين -باعتبارها أكبر شريك تجاري لأكثر من ١٢٠ دولة ومساهماً رئيسياً في التنمية العالمية- جهة فاعلة عالمية يمكن الاعتماد عليها.

تحديات وآفاق المستقبل:

بينما يبدو أن العالم العربي يؤيد قيام الصين بدور عالمي جديد؛ فإن تحقيق رؤية الصين للأمن العالمي بالشرق الأوسط لا يخلو من التحديات على المدى الطويل؛ فالحلول المُرضية لأزمات الشرق الأوسط؛ تتطلب التوافق الدبلوماسي والجيوسياسي والأمني مع الدول العربية، فضلاً عن أنها تحتاج إلى موقف صيني أكثر حسماً بشأن الأحداث المضطربة والمربكة في العالم العربي.

وينتقد بعض المراقبين التعاون الصيني العربي لافتقاره إلى مشروعات محددة، على الرغم من الزيارات المنتظمة رفيعة المستوى والاجتماعات السنوية بين الجانبين. ويرى هؤلاء أن الصين والدول العربية يجب أن يتجاوزوا المنتديات المجردة والتوقيع على مذكرات تفاهم عامة؛ لبناء تقدم حقيقي ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

ولكي نعرف لماذا تقوم الصين بذلك، فمن المهم أن نفهم أن الصين لديها نهج مختلف في تعاونها وتعزيز علاقاتها مع المناطق الأخرى مقارنة بالغرب. فكثيراً ما يُصدر صانعو السياسات الصينيين إعلانات عامة أو أطر تعاون مجردة عن شكل تعاونهم مع الدول أو الأقاليم الأخرى، ومن مميزات هذا النهج أنه يسمح بإجراء تعديلات على طرق التعاون المقترحة، ويضفي قدراً أكبر من المرونة؛ يُمكِّن من حشد جهات فاعلة محلية ودولية مع مرور الوقت؛ ومن ثم فإن أطر التعاون الفضفاضة التي تنتهجها الصين تعطي الفرصة للمزيد من الإسهامات الإقليمية؛ مما يضمن توافق جداول أعمال المناطق الشريكة ومصالحها واحتياجاتها على المدى الطويل.

يرتبط النهج الصيني المعاصر الخاص بممارسة العلاقات الخارجية بمفهوم "سياسة الشعارات الكبرى"، ويقوم بتوضيح كيف للسياسات الصينية أن تعمل وتتفاعل مع الشركاء الخارجيين. على سبيل المثال، واجهت مبادرة الحزام والطريق انتقادات كبيرة عند إعلانها عام ٢٠١٣؛ لأنها مجردة وغامضة؛ مما زاد من إحجام البلدان والأقاليم المختلفة عن الانضمام إليها، ومع ذلك، قامت الصين تدريجياً بدمج مشروعات ثنائية وإقليمية قائمة بالفعل في إطار مبادرة الحزام والطريق.

وهكذا، فعلى الرغم من انتهاج الصين لهذا النهج الفضفاض في تعاونها مع الآخرين وإقامة شراكات استراتيجية معهم؛ فإن هذا النهج يسمح للأطراف المعنية بالتكيف مع الديناميكيات المتغيرة، كما أنه يمكنها من إبقاء السيطرة على المبادئ العامة والتعاون المتفق عليه، وإتمامه تدريجياً بمشروعات ومخرجات محددة بناءً على ما وضعه الجانبان معاً.

ختاماً، يمثل منتدى التعاون الصيني العربي لعام ٢٠٢٤ علامة بارزة في إعادة تقييم وتعديل وتعزيز التعاون الصيني العربي، ومع وضع الصين الجديد كقوة عالمية كبرى، والأزمات والاحتياجات المستمرة داخل العالم العربي، فمن الأهمية بمكان تعديل شكل التعاون بين الجانبين ليتناسب بصورة أفضل مع الظروف والأحداث الحالية. وأحد الجوانب الجديرة بالملاحظة في هذه الدورة من منتدى التعاون الصيني العربي، هو التوافق الوثيق بين المواقف السياسية والأمنية للجانبين. ولكن لا يزال تنفيذ التوصيات المعلنة يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون بين الجانبين على المدى الطويل.

يُنشر بالتعاون مع مركز
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

غضب طلابي:

دوافع تصاعد الاحتجاجات ضد «كوتا الوظائف» في بنغلاديش

محمود قاسم
باحث متخصص في قضايا الصراعات المسلحة، ونائب رئيس تحرير دورية «اتجاهات آسيوية»

تشهد بنغلاديش احتجاجات عنيفة منذ مطلع شهر يوليو ٢٠٢٤، تنديداً بنظام الحصص في الوظائف العامة؛ إذ أدت إلى مقتل أكثر من ١٠٠ شخص حتى الآن، وسط اتخاذ السلطات إجراءات من بينها فرض حظر التجول ونشر الجيش، وهو ما فاقم هذه الأزمة التي ينظر إليها البعض باعتبارها أكبر تحدٍّ لرئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، منذ فوزها بولاية رابعة على التوالي في أعقاب الانتخابات التي عُقدت في يناير الماضي. ويتناول هذا التحليل أسباب الاحتجاجات الحالية في بنغلاديش، وتطوراتها، وتأثيراتها المُحتملة.

أسباب الاحتجاجات:

كان قرار المحكمة العليا في بنغلاديش، يوم ٥ يونيو الماضي، والذي أفضى إلى العودة لنظام الحصص في الوظائف الحكومية، المحرك الرئيسي الذي أشعل فتيل الاحتجاجات الحالية. إذ تُعارض شريحة كبيرة من المواطنين هذا القانون باعتباره يُميز بينهم؛ بل إنه يفتقد، من وجهة نظر المحتجين، لمعايير الإنصاف، خاصةً وأن غالبية المواطنين ينظرون إلى الوظائف العامة على أنها أكثر استقراراً وأعلى أجراً من العمل في القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤٠٠ ألف خريج يتنافسون على ٣ آلاف وظيفة سنوياً؛ ومن هنا يمكن فهم كيف تسببت العودة إلى نظام "الكوتا" في الوظائف العامة في رد الفعل العنيف وتلك الاحتجاجات الواسعة.

وكان نظام الحصص الوظيفية في بنغلاديش، والذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٧٢؛ يهدف إلى توفير الدعم لعدد من الفئات، وأُدخل عليه مجموعة من التعديلات منذ إقراره، إلا أن النسخة الأخيرة من النظام كانت تخصص نحو ٥٦٪ من الوظائف العامة لعدد من الفئات؛ إذ يحصل أفراد عائلات المقاتلين الذي شاركوا في حرب الاستقلال عن باكستان عام ١٩٧١ على نحو ٣٠٪ من تلك الوظائف، و١٠٪ للنساء، و١٠٪ للأشخاص من المناطق المتخلفة في النمو، و٥٪ للسكان الأصليين، و١٪ لذوي الاحتياجات الخاصة. ويطالب المحتجون بإلغاء الامتيازات الممنوحة للفئات السابقة؛ باستثناء الفئتين الأخيرتين.

اتجاهات التصعيد:

يمكن الوقوف على طبيعة الاحتجاجات والتفاعلات المصاحبة لها في بنغلاديش، وتعاطي الحكومة معها، وفقاً لمجموعة من الأنماط والاتجاهات الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

١- اتساع نطاق وجغرافيا الاحتجاجات: بدت الاحتجاجات في بنغلاديش مثل "كرة ثلج"؛ إذ اتسع نطاقها وعدد المؤيدين لها بصورة ملحوظة خلال الأسابيع الماضية؛ إذ بدأت من جامعة دكا، وهي أقدم جامعة في البلاد، قبل أن ينضم إليها طلاب في جامعات أخرى، ثم بعد ذلك تحولت إلى موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات؛ إذ دعا المحتجون يوم ١٨ يوليو الجاري إلى إغلاق كامل في جميع أنحاء البلاد؛ باستثناء مركبات خدمات الطوارئ. وهذه المرة، انضم طلاب الجامعات الخاصة في العاصمة إلى طلاب الجامعات العامة وطلاب المدارس الثانوية والكليات؛ الأمر الذي جعل الاحتجاجات تأخذ نمطاً أشبه بـ"حراك الكل ضد الحكومة".

٢- محاولات حكومية للتقليل من الأزمة: مع بداية الاحتجاجات، حاول ممثلو حزب "رابطة عوامي" الحاكم والحكومة إنكار صلتهم بالأزمة، قائلين إنهم لا علاقة لهم بإعادة فرض نظام الحصص؛ لأن القرار صدر من أعلى محكمة في البلاد. كما كانت هناك حجة مفادها أن المحتجين يجب أن ينتظروا حتى جلسة استئناف المحكمة، التي كان من المفترض أن تُعقد في ٧ أغسطس المقبل.

وربما انقلبت الأمور رأساً على عقب تصريحات رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة، في ١٤ يوليو الجاري، والتي بدت فيها مدافعة عن القانون، قائلة: "لماذا يشعر المحتجون بهذا القدر من الاستياء تجاه المقاتلين من أجل الحرية؟ إذا لم يحصل أحفاد المقاتلين من أجل الحرية على مزايا الحصص، فهل ينبغي لأحفاد رضاكار أن يحصلوا عليها؟" وكان وصف الشيخة حسينة للمعارضين للقانون بأنهم أحفاد "رضاكار"، وهو مصطلح يُستخدم لوصف أولئك الذين يزعم أنهم تعاونوا مع الجيش الباكستاني عام ١٩٧١، بمثابة نقطة تحول أخرى في مسار الاحتجاجات، خاصةً أنها تسببت في حالة من الغضب والاستياء بين المحتجين، وأدت إلى مزيد من حشد وتعبئة المعارضين لسياسات الشيخة حسينة.

٣- الصدام بدلاً من الحوار: يبدو أن الحكومة في بنغلاديش لجأت إلى الصدام والابتعاد عن الحوار أو محاولة التعاطي المرن مع مطالب المحتجين؛ وهو ما أدى إلى توسيع الاضطرابات، وسقوط نحو ١٥١ قتيلاً حتى مساء يوم ٢١ يوليو الجاري. ومع اتساع نطاق الاحتجاجات، تم الإعلان عن فرض حظر التجول في جميع أنحاء البلاد، وأمرت الحكومة بنشر قوات الجيش كمحاولة لاستعادة الهدوء، علاوة على حظر التجمعات في الأماكن العامة. من ناحية أخرى، توقفت خدمات الإنترنت، وتعطلت خدمات الهاتف المحمول، مع انقطاع شبه كامل للتيار الكهربائي. ويبدو أن الحكومة لجأت لهذه الإجراءات للحد من إمكانية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الحشد والتعبئة ضدها؛ إذ قال مسؤولون في الحكومة إنهم أبطأوا الاتصال بالإنترنت لوقف انتشار المعلومات المُضللة.

تأثيرات مُحتملة:

ثمة تأثيرات مُحتملة للاحتجاجات المستمرة في بنغلاديش، تتمثل أبرزها فيما يلي:

١- تقديم تنازلات حكومية: تسببت الاحتجاجات التي اندلعت من قبل في عام ٢٠١٨ ضد نظام الحصص، في قيام الحكومة بتعليق العمل بالقانون؛ ومن ثم إلغاء نظام الحصص قبل أن يعود بقرار من المحكمة العليا في شهر يونيو الماضي. وقياساً على ذلك، قد تُقدم حكومة الشيخة حسينة تنازلات على خلفية الاحتجاجات الحالية، خشية خروج الأمور عن السيطرة، خاصةً أن هذه الاحتجاجات لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه عام ٢٠١٨.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تبت المحكمة العليا في شهر أغسطس المقبل في قانونية نظام الحصص في الوظائف الحكومية، فإنها قرّبت موعد صدور قرارها بعد تصاعد العنف في البلاد، وقضت المحكمة يوم ٢١ يوليو الجاري بالحد من نظام الحصص لكن دون إلغائه. واستناداً لهذا الحكم الجديد، خفضت المحكمة العليا النسبة الإجمالية للوظائف المخصصة للفئات المحددة من ٥٦٪ إلى ٧٪ فقط. إذ ستُخصص ٥٪ من الوظائف العامة لفئة أبناء "المقاتلين من أجل الحرية" في حرب الاستقلال عام ١٩٧١، بعدما كانت هذه النسبة تبلغ ٣٠٪. وتثير هذه الفئة استياء خريجي الجامعات؛ إذ يعدونها تُستخدم لمنح وظائف في القطاع العام لأنصار الحزب الحاكم. كما ستُخصص ١٪ من الوظائف العامة للمجموعات القبلية، و١٪ لذوي الاحتياجات الخاصة أو المواطنين الذين يعلنون عن أنفسهم على أنهم من جنس اجتماعي ثالث، وفق قانون بنغلاديش. وفي المقابل، ستُمنح ٩٣٪ من الوظائف العامة على أساس الكفاءة.

لكن لم يحظ قرار خفض نظام الحصص في الوظائف العامة، بقبول المجموعة الطلابية المنظمة للتظاهرات؛ إذ أعلنت أنها لن توقف احتجاجاتها.

٢- زيادة الاستقطاب السياسي: يمكن أن يؤدي استمرار الاحتجاجات الحالية إلى زيادة حالة الاستقطاب السياسي في بنغلاديش، وهو المناخ العام المسيطر على المشهد في البلاد منذ إجراء الانتخابات الأخيرة في يناير ٢٠٢٤، التي قاطعتها أغلب الأحزاب وفي مقدمتها حزب المعارضة الرئيسي؛ الحزب الوطني البنغالي، ومن ثم فمن المؤكد أن تستغل المعارضة الاحتجاجات الحالية للضغط على الحكومة؛ إذ أعلن أنصار الحزب الوطني البنغالي الانضمام لمطالب المحتجين وتأييدها. وعلى الرغم من أن قرار عودة نظام الحصص في الوظائف العامة كان سبباً في حالة الاستقطاب؛ فإن الصورة العامة في بنغلاديش تشير إلى أن ما حدث لم يكن سوى تعبير عن تصعيد مكتوم تشهده البلاد منذ سنوات، وربما تستمر حالة عدم الاستقرار السياسي في الفترة المقبلة.

٣- تفاقم الأوضاع الاقتصادية: يمكن أن تؤثر الاحتجاجات الحالية بالسلب في الأوضاع الاقتصادية لمواطني بنغلاديش، خاصةً إذا ما استمرت لفترة طويلة؛ وهو ما يمكن أن يصيب الاقتصاد بهزة عنيفة، في ظل انخفاض معدلات النمو إلى ٥٫٨٪ في السنة المالية ٢٠٢٣، وذلك بعدما وصل إلى أعلى مستوياته عام ٢٠٢٢ عند ٧٫١٪. كما ارتفع التضخم إلى ٩٫٧٪ بحلول منتصف العام الجاري؛ وهو ما ظهر في ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات. في الوقت ذاته، انخفضت الاحتياطات الأجنبية لدى بنغلاديش من ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى نحو ٢٦٫٥ مليار دولار حالياً. ويشير ذلك إلى وضع الاقتصاد البنغالي المأزوم، والذي يمكن أن يتأثر سلباً بصورة أكبر مما هو عليه الآن إذا استمرت الاحتجاجات الحالية؛ على اعتبار أنها ستؤدي إلى تشتيت انتباه الحكومة عن جهودها لتحسين الأوضاع الاقتصادية.

في الأخير، تواجه حكومة الشيخة حسينة تحديات راهنة، ربما ستحتاج معها لتقديم مزيد من التنازلات، والعمل على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية؛ بهدف تهدئة الرأي العام واحتواء الحراك الطلابي والغضب الشعبي الحالي. وقد تكون الاحتجاجات ضد نظام الحصص في الوظائف العامة بمثابة جرس إنذار شديد لهذه الحكومة، لإعادة النظر في سياساتها بشكل عام، خاصةً أن الأجواء المشحونة وحالة الاستقطاب القائمة قد تنذر بمزيد من التصعيد.

يُنشر بالتعاون مع مركز
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

السيناريو المتقطع:

هل تُوسع الضربات الحوثية الإسرائيلية المتبادلة الحرب في الإقليم؟

أحمد عليبة
رئيس وحدة الاتجاهات الأمنية - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

تسلط الضربة الأولى التي شنتها إسرائيل على ميناء الحديدة في اليمن، يوم ٢٠ يوليو الجاري، وأسفرت عن سقوط ستة قتلى و٨٤ جريحاً، الضوء مجدداً على مدى احتمالية توسع الحرب الإسرائيلية الجارية على قطاع غزة، خاصةً أنها جاءت بعد يوم واحد فقط من هجوم بطائرة مُسيَّرة تبنته الجماعة الحوثية ضد تل أبيب؛ وأدى إلى مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين. وأيضاً في الوقت الذي شنت فيه إسرائيل ضربتها على الحديدة، شنت هجمات موازية على مواقع لحزب الله في جنوب لبنان، الذي أطلق بدوره عشرات الصواريخ على أهداف إسرائيلية. وقد يتفاقم مشهد التصعيد في حال دخول مليشيات عراقية على خط التصعيد.

وفي حين يمكن تفسير تطور التصعيد الإسرائيلي الحوثي، بالفعل ورد الفعل، لكن مع احتمالات تكرار هذا التطور؛ فمن الوارد أن يؤدي إلى خروج المشهد الراهن عن السيطرة، في ظل تعثر مسار التهدئة ووقف الحرب في غزة؛ وهو المسار الذي قد يمتد إلى باقي ساحات المواجهة.

وتشير بعض وجهات نظر المراقبين إلى أن ارتفاع وتيرة التصعيد قد يشكل في حد ذاته اتجاهاً للضغط من أجل وقف التصعيد، بالنظر إلى الانعكاسات السلبية والخسائر المتوقعة والتي قد تفوق قدرات الأطراف. فبينما كانت الأنظار تتجه إلى تصعيد إسرائيلي مع حزب الله اللبناني، في ظل تأكيد وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، قبيل الضربات المتبادلة الحوثية الإسرائيلية، الفصل بين جبهتي الجنوب في غزة والشمال مع الجنوب اللبناني، على عكس موقف حزب الله المُعلن؛ فإن الهجمة الحوثية على تل أبيب قد تعني دفع إسرائيل إلى تفكير الاستدارة من غزة إلى لبنان مباشرة.

تراكم الحسابات الخطأ:

يتعين النظر إلى صعوبة ضبط الحسابات أو قراءة الأطراف للرسائل بالشكل المقصود، خاصةً إذا كانت الصواريخ والمُسيرات المفخخة هي التي تحمل تلك الرسائل. فعلى سبيل المثال، ربما أخطأت المُسيّرة الحوثية هدفها المقصود في إسرائيل؛ إذ ابتعدت مسافة محدودة عن مبنى دبلوماسي أمريكي، كانت ستختلف تداعيات المشهد تماماً في حالة إصابته.

كذلك، فإن تحليل أبعاد الضربة الإسرائيلية على الحديدة قد يشير إلى أن تل أبيب تضع في اعتبارها منظوراً آخر؛ وهو ما يطلق عليه المراقبون الإسرائيليون "حلقة النار" التي تطوق بها إيران خصمها إسرائيل، وبدلاً من توسيع المواجهة مع الوكلاء يمكن التوجه مباشرة إلى الراعي الأصيل لهؤلاء الوكلاء، كنوع من "الضغط المضاد". ففي مطلع يوليو الجاري، صرح قائد القوة الجوفضائية للحرس الثوري الإيراني، أمير علي حاجي زاده، بأن "يد إيران مكبلة وليست في وضع يسمح باتخاذ إجراء ضد إسرائيل". لكن في المقابل، ووفق تحليل خطاب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيل هغاري، ورئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لا يمكن تجاهل مسؤولية طهران عن التصعيد ضد بلادهم.

الأذرع الطويلة:

شنت إسرائيل هجومها على ميناء الحديدة بمقاتلات (F-١٥، وF-٣٥)، التي قطعت مسافة تتجاوز ١٧٠٠ كيلومتر؛ وهو ما يشكل أطول ضربة هجومية لإسرائيل، وأكد نتنياهو أن الضربة تعكس قدرة "اليد الطويلة" لإسرائيل على الوصول إلى أهداف حيوية لدى الحوثيين. لكن في المقابل، تقول الجماعة الحوثية إنها هي الأخرى تمتلك الذراع الطويلة بقدراتها المتطورة من الصواريخ والطائرات من دون طيار.

في هذا الصدد، يتعين تقييم ميزان القوة العسكرية غير المتماثل بين الطرفين، خاصةً في ضوء الهجوم الأخير بطائرة "يافا" المُسيَّرة الحوثية. فبعد أكثر من ٢٠٠ عملية هجومية منسوبة للحوثيين، وفق تقارير الجيش الإسرائيلي، تمكن الحوثيون من اختراق الدفاعات الإسرائيلية، عبر عملية خداع وتمويه؛ ونتيجة لخطأ بشري في التعامل مع هدف معادٍ قادم من البحر المتوسط. ومن اللافت أن أمين عام حزب الله اللبناني، حسن نصر الله، كان قد كشف قُبيل الهجوم الحوثي مباشرة عن تطوير المُسيَّرات التي يمكنها اختراق الدفاعات الإسرائيلية.

على الأرجح، تعاني إسرائيل من ثغرة دفاعية في التصدي للمُسيَّرات المتطورة التي يطلقها حزب الله والحوثيون؛ لذلك قد لا تراهن تل أبيب على القدرة الاعتراضية الكاملة. وتشير تقارير الدفاع إلى أن إسرائيل لا تزال تعمل على منظومة "الشعاع الحديدي" لسد هذه الثغرة؛ ومن ثم ستبادر إلى عمليات هجومية موسعة على مصادر الهجمات من لبنان أو اليمن، وتصدر الأزمة لحزب الله والحوثيين. فحزب الله لا يمتلك القدرات الدفاعية الكافية للتصدي لهجوم إسرائيل واسع، بينما قد لا تمتلك الجماعة الحوثية قدرات دفاعية بالأساس.

وضمن حسابات المقارنة، هناك عامل الزمن وحمولة الذخائر؛ إذ لا يمكن مقارنة رحلة تقطعها مُسيَّرة في عشر ساعات برحلة يمكن أن تقطعها مقاتلات مثل (F٣٥) إلى اليمن ذهاباً وإياباً في أقل من نصف تلك المدة. كما لا يمكن مقارنة الحمولات، ما بين مُسيَّرة "يافا" الحوثية (٥ إلى ٧ كيلوغرامات من المتفجرات)، وبين حمولة مقاتلة مثل (Eagle F١٥)؛ إذ تم إلقاء عشرة أطنان من المتفجرات في الهجوم.

كذلك تلمح تقارير إسرائيلية إلى أن المقاتلات تحركت على مدى منخفض مع الدخول إلى المجال اليمني؛ وهو ما يدعم موقف القيادة الأمريكية الوسطى بأنها لم تشارك في العملية، بالإضافة إلى أن إسرائيل تهدف إلى التأكيد أنها يمكنها الوصول إلى اليمن دون مراقبة أو دعم من أي طرف؛ إذ كشفت تلك التقارير أنها استعانت بقدامى الطيارين الذين لديهم دراية جيدة بهذا المسار لتنفيذ ضربتها الأولى.

وفي واقع الأمر، تتعين قراءة ما هو أكثر في تلك المقارنة ما بين "ذخيرة متسكعة" استهدفت موقعاً داخل إسرائيل في نهاية الرحلة، وبين بنك الأهداف الإسرائيلي في الحديدة؛ إذ تم استهداف مواقع عسكرية بالإضافة إلى خزانات النفط، ومحطة كهرباء رأس كثيب؛ وهي أهداف مكشوفة من السهولة بمكان لإسرائيل استطلاعها.

فتح جبهة جديدة:

قد يؤدي فتح جبهة قتال جديدة على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة، إلى توسيع دائرة الحرب، في ظل عدم وجود كوابح للتصعيد والحسابات الخطأ. وفي هذا السياق، تمكن الإشارة إلى رهانات الأطراف بشأن فتح جبهة جديدة للحرب، كالتالي:

١- الولايات المتحدة وإيران: ثمة تسريبات تشير إلى تبادل واشنطن وطهران الاتصالات بعد الضربة الإسرائيلية على الحديدة، وأن الأولى طلبت من إيران وقف التصعيد بالنظر إلى التداعيات، بيد أن الأخيرة اتهمت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في تلك الضربة، كما أجرت طهران اتصالات مع الوكلاء في اليمن والعراق، تستطلع جاهزيتهم للرد الإسرائيلي المُحتمل.

وربما تعكس البيانات الصادرة عن الأطراف، صحة هذه التسريبات، لكن تتعين التفرقة ما بين اتخاذ القرار وبين الإجراء العملياتي أو الإخطار. فمن الواضح أن إسرائيل اتخذت قرارها بالهجوم على الحديدة بغض النظر عن استطلاع الموقف الأمريكي، وهو ما أكده بيان البيت الأبيض في هذا الصدد. لكن ربما يتعين عليها الإخطار، ولاسيما القيادة الوسطى المركزية التي تنخرط في عمليات بحرية وجوية في المنطقة، ولا يعني بالتبعية مشاركة القيادة الوسطى على نحو ما أفاد بيان الأخيرة.

سياسياً، ربما قلصت إسرائيل فترة اتخاذ القرار بالهجوم مقارنةً بما استغرقه قرار الرد على إيران في إبريل الماضي على سبيل المثال، وذلك بالنظر إلى رحلة نتنياهو المرتقبة إلى واشنطن خلال الأسبوع الجاري، والتي سيؤكد خلالها صحة توجهاته في التصعيد من منظور ما تشكله التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل من الجبهات المتعددة. وثمة تجاوب حذر من واشنطن، ما بين القبول بسياسة إسرائيل في الدفاع عن النفس، وفق قول وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، وبين المخاوف من تداعيات زيادة جبهات الحرب.

٢- إسرائيل: بشكل عام، تركز تل أبيب على حسابات استعادة الردع الذي تآكل منذ هجوم حماس عليها في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ومع ذلك، تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن بلادهم لا تريد المغامرة بخوض حرب على جبهات الطوق في الجنوب والشمال، أو الجبهة البعيدة في اليمن؛ ومن ثم في حال الانتقال إلى حرب مفتوحة مع حزب الله اللبناني، فإنها لن تشتت جهودها بخوض حرب مفتوحة مع الحوثيين. لكن في كل الحسابات لا توجد أية إشارة إسرائيلية إلى صفقة تسوية تؤدي إلى هدنة أو اتجاه لخفض التصعيد.

٣- الحوثيون: يبدو أن هناك متغيراً حسابياً لدى الحوثيين في العملية الأخيرة، لا يمكن استبعاده من دائرة الحسابات الإيرانية في نفس الوقت. فمن المتصور أن حسابات التصعيد تميل إلى معادلة التصعيد ما بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، والدور الذي يمكن أن تؤديه الجماعة الحوثية في هذه المعادلة؛ ومن ثم أصبح الربط الرئيسي بين جبهة حزب الله وإسرائيل في المقام الأول، حتى وإن ظلت ماكينة الدعاية الحوثية تركز على أن التصعيد يرتبط بجبهة غزة.

السيناريو التالي:

أعلن طرفا التصعيد الحالي، إسرائيل والحوثيون، إمكانية مواصلة الحرب على جبهة جديدة، ومع ذلك لا يعتقد أن حسابات الأطراف الفعلية ستنتقل إلى هذا السيناريو، حتى وإن تكرر المشهد على فترات متقطعة. فبالنسبة للحوثيين، فإن تكرار الضربات الإسرائيلية على البنية التحتية الخاصة بميناء الحديدة ومحطات الكهرباء وغيرها، يفوق احتمالهم لاستهداف المواقع العسكرية. ووفق التقديرات الأولية، قد تحتاج الجماعة الحوثية إلى ما يتراوح ما بين نصف عام إلى عام لإعادة بناء المواقع المستهدفة.

بالنسبة لإسرائيل، من الناحية السياسية ربما يحتاج نتنياهو إلى تأكيد وجهة نظره بأن بلاده تواصل الحرب بشكل ا